

# التجربة الجزائرية في إنشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وليد بولغب\*

تاريخ الايداع: 2017/11/18 تاريخ القبول: 2018/01/24 تاريخ النشر: 2018/09/30

## المخلص:

تركز معظم أدبيات التسيير في دراسة موضوع إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تحليل مختلف الإجراءات والمراحل وتهدف الدراسة إلى معرفة المدى الذي وصلت إليه الجزائر في مجال إنشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم الاعتماد على الدراسات السابقة وبعض المعلومات التي تقدمها الهيئات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ملاحظة بعض الجوانب المتعلقة بالموضوع وتحليلها، وأهم نتيجة تم التوصل إليها هي: لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى مزيد من الاهتمام من قبل كافة الأطراف المعنية بالموضوع، كما أن أهم توصية توصي بها هذه الدراسة هي: العمل على تطوير المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ميادين؛ التنافسية التسويقية، التنافسية التسييرية، التنافسية بالابتكار والإبداع والمقاولاتية.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إعادة التأهيل، المرافقة، الجزائر.

## Abstract:

Most of the managerial literature focuses on the study of the establishment of small and medium-sized enterprises on various procedures and stages of the analysis, this study aims to determine the extent to which Algeria is in the Small and medium-sized enterprises, relied on earlier studies and information provided by the competent bodies of small and medium-sized enterprises, and to note and analyze some aspects related to the subject, the most important Has been reached: small and medium-sized enterprises still need more attention by all parties concerned, and the most important recommendation recommended by this study is to develop competitive advantages for small and medium-sized enterprises, competitiveness in marketing, competitiveness of management, competitiveness of Innovation, creativity and entrepreneurial spirit.

**Keywords:** small and medium-sized enterprises, rehabilitation, accompaniment, Algeria.

\*أستاذ مساعد، جامعة سطيف 1 , walidboulegh.b@univ-jijel.dz

## المقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني، ويعول عليها في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛ فهي الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، إلا أن الوضع الراهن الذي يميز الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاد الوطني خصوصاً، والتميز أساساً بالتحول نحو اقتصاد السوق، يفرض على مؤسساتنا للعب الدور المنوط بها ضرورة اتخاذ إجراءات تأهيلية بما ينسجم والوضع الجديد، وكما تؤكد معظم نتائج الدراسات على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أفضل الوسائل التي تحقق الانتعاش الاقتصادي، نظراً لسهولة تكيفها ومرونتها ما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، فضلاً عن إمكانية قدرتها على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لكن في نفس الوقت فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجهها الكثير من المشكلات، منها التسويقية والمالية والإدارية، التي تهدد بقاء الكثير منها، وفي هذه الورقة البحثية نقدم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرض إلى واقع تطورها في الجزائر.

**1. إشكالية البحث:** تتمثل في سؤال جوهري وتساؤلات فرعي:  
والسؤال الجوهري يتمثل في: **كيف تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي تتبين ضرورة طرح الأسئلة الفرعية الآتية:  
✓ ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما أهميتها؟  
✓ ما هي أبرز مراحل نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وبناء على ذلك تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى جزئين، حيث أشتمل المحور الأول على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها، في حين ضم الجزء الثاني على مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأساليب ترقيتها وإعادة تأهيلها.

## المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلف الباحثون حول ضبط مفهوم متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أنه أجمع أغلبهم على إمكانية التوصل إلى تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، عدد العمال، طبيعة الملكية، رقم الأعمال.<sup>(1)</sup>

**أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10

إلى 50 عامل". أما في الجزائر فقد استند المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 إلى ثلاثة معايير: عدد العمال، رقم الأعمال، ومجموع الأصول، والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات: (2)

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

| نوع المؤسسة | عدد العمال | رأس المال                     | مجموع الأصول           |
|-------------|------------|-------------------------------|------------------------|
| مصغرة       | 01-09      | أقل من 20 مليون دج            | لا يتجاوز 10 ملايين دج |
| صغيرة       | 10-49      | أكبر من 200 مليون دج          | 100 مليون دج           |
| متوسطة      | 50-250     | من 200 مليون دج - 02 مليار دج | 100 - 500 مليون دج     |

المصدر: لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME / PMI) كآداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15/16/نوفمبر 2011، ص5.

كما يتضح من التعريف المدرج بالقانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أستاذ إلى أهداف السياسات الداعمة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ونص صراحة أن مفهومه يشكل مرجعا لكل البرامج والتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات، وحسبه فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية فهي مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات: تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، تستوفي معايير الاستقلالية، وعلى هذا الأساس عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها "المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو أن لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100 مليون دينار". أما المؤسسة المتوسطة فهي "المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا، وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار أو أن يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و500 مليون دينار".

**ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وتتفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض السمات التي تميزها عن باقي المؤسسات، تتمثل في: (3)

الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع، ويغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق، وكذلك بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالبا من طرف شخص واحد إداريا، ماليا وفنيا، وبساطة التكنولوجيا المستخدمة نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير، بالإضافة إلى تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة

مما يعزز دورها في امتصاص نسبة هامة من البطالة، التي في الغالب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية، والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي، والتحول بسرعة من نمط إنتاجي لآخر بما يتلاءم مع توجهات السوق، وارتفاع كثافة العمل دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وأيضا إمكانية إقامتها في الأماكن التي تفتقر إلى البنى التحتية، الأمر الذي يساعد على انتشارها الجغرافي في المناطق الريفية والمناطق العمرانية الجديدة.

انطلاقا من هذه الخصائص فرضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها كشريك فعال في النسيج الاقتصادي وكدعامة استراتيجية للتنمية الاقتصادية.

**ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، ونستعرض فيما يلي بالتفصيل أهم هذه الأدوار: <sup>(4)</sup>

**1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد فلها الدور الفعال في تحريك الاقتصاد الوطني والتأثير فيه، ويتمثل ذلك من خلال:

**أ- المساهمة في توفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة:** خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل.

**ب- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية:** حيث تتسم هذه المؤسسات بالمرونة في التوطن ولتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

**ج- تقديم منتجات وخدمات جديدة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك في النمو الاقتصادي وهو تبنيتها وتشجيعها للاختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النسبة المذهلة ت ظهر حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفق نسبة تقل عن 95% من تكاليف البحث والتطوير في أمريكا.

**د- المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات:** وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج، ففي ألمانيا تمثل صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي فرنسا تصل النسبة إلى نحو 27% وفي الولايات المتحدة تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المصدرين حوالي 96% ، قاموا بتصدير حوالي 30% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

**و- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى:** حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى (أي تعتبر مؤسسات مغذية) وعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هذه المؤسسات.<sup>(5)</sup>

2.

**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاجتماعي:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أدوار في الجانب الاجتماعي يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>(6)</sup>:

**أ- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع :** تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين للعمل على اكتشاف احتياجاتهم والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وربط العلاقات مع المستهلكين يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسات.

**ب- المساهمة في التوزيع العادل للدخل:** في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف تنافسية.

**ج- التخفيف من المشكلات الاجتماعية :** ويتم من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا.

**المحور الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأساليب ترقيتها:**

من الضروري معرفة مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأساليب ترقيتها، وذلك من خلال ما يأتي:

**أولاً: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** تتمثل في ثلاثة مراحل أساسية منذ الاستقلال ويمكن تلخيصها فيما يلي:

**1. المرحلة الأولى: مرحلة تهميش القطاع الخاص 1962-1982:** لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية،<sup>(7)</sup> تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط ذي النهج الاشتراكي، وكان الاهتمام آنذاك بالمشاريع الثقيلة والمؤسسات الكبيرة الحجم مثل (SONACOM, SONELEC, SN.METAL) ولم تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزاً من الاهتمام لدى الدولة، وكان القطاع الخاص ممثلاً بالمؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية منها،<sup>(8)</sup> فقد شهدت هذه المرحلة ضعفاً كبيراً لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

**2. المرحلة الثانية: وضع إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الوطني الخاص 1982-1988:** تميزت بانخفاض مداخل الدولة وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986 وكان لذلك أثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام والتي كانت تمول من خزينة الدولة،<sup>(9)</sup> وتتجسد هذه المرحلة في صدور القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والذي يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها. وقامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً نسبياً باعتباره قطباً محركاً وحيوياً بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة.

**3. المرحلة الثالثة: الإصلاحات الاقتصادية 1988-2000:** إن اعتماد النهج

الاشتراكي لحقبة طويلة من الزمن والذي كان يشجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص لم يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية،<sup>(10)</sup> لذا شهدت الجزائر بدءا من

سنة 1988 تحولا جذريا نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمها: <sup>(11)</sup> قانون الاستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 5 أكتوبر 1993، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة (المادة 37 من دستور 1996):<sup>(12)</sup>

**4. المرحلة الرابعة: تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد 2001:** تعتبر

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة، إلا أن الخيارات الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى والاستثمارات الضخمة لم تعط للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأهمية والمكانة التي تستحقها الأمر الذي قلص من مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني، غير انه بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني<sup>(13)</sup>، وتتمثل هذه الإصلاحات أساسا في، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001: وهو يعطي الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها: تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع ، وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها والمساعدة على تحسين آرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم ومساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاوله والإبداع فيها ومعالجة ملفات تمويلها، وتسويق وتصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية.<sup>(14)</sup>

**رابعاً: هيئات داعم ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:** وتتمثل أساساً في:

**1. الهيئات المرافقة:** أنشأت الحكومة مجموعة من الهيئات والمؤسسات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي نذكر منها: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي (ADS)، الصندوق الوطني للتأمين

من البطالة (CNAC)، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى برنامج (MEDA)؛<sup>(15)</sup>

## 2. إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة تؤثر وتتأثر بمحيطها التي تعيش فيه، ولا تستطيع الرقابة عليه، لذا من الضروري تدخل السلطات العمومية بآلياتها المختلفة لوضع وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة الحقة، باتخاذ مجموعة الإجراءات اللازمة وأن توفر المستلزمات الضرورية التي نجعلها في:

أ- **تأهيل العنصر البشري:** باعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، فهو وحده يستحق ذلك لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعوقات.

ب- **تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:** لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

ج- **تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته:** أي تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا الإدارة الجمركية، والإدارة الجبائية،<sup>(16)</sup> ومركز السجل التجاري.

د- **الرعاية والاحتضان:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى الرعاية والاهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليه في المدى القصير بضرورة بعث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد اقتصاد السوق.

3. **واقع نظام دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر:** مع نهاية الثمانينات جاءت قوانين عديدة تشجع على الخصخصة والعمل الحر، ومن بينها قوانين الاستثمار والقروض المصغرة وغيرها، وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات ولا سيما الصغيرة منها، ومن أهم هذه الهيئات ما يلي:

أ- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** أنشئت سنة 2001، في شكل شبك وحيد غير مركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن. يُخوّل للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلية المؤسسات.

ب- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** تم إنشاؤه في جويلية 1994، ويساهم في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، من خلال التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل والتكفل بالدراسات التقنية- اقتصادية للمشاريع

الجديدة: ((17)) وذلك فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و40 سنة.

د- **مشاتل المؤسسات:** تضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها، وتتكفل مشاتل المؤسسات باستقبال واستضافة ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع، تسيير وإيجار المحلات، وتقديم الخدمات الملحقة وتقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط.

د- **مراكز التسهيل:** حددت طبيعتها في فيفري 2003، وتعمل على تطوير ثقافة المبادرة، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، ومحاولة تثمين البحث من خلال توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومختلف مراكز البحث ومؤسسات التكوين، والأقطاب التكنولوجية والصناعية. ((18))

**ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** انطلاقا من سنة 2001 زاد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 606 737 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (207 949 مؤسسة)، وخلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 79 850 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 162 085 في نهاية 2009. كما هو موضح في الجدول التالي: ((19))

**جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2003 –**

**2010.**

| مؤسسات  | 2003       | 2004       | 2005       | 2006       | 2007       | 2008       | 2009       | 2010       |
|---------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| خاصة    | 207<br>949 | 225<br>449 | 245<br>842 | 269<br>806 | 293<br>946 | 392<br>013 | 408<br>155 | 606<br>737 |
| عمومية  | 788        | 778        | 874        | 739        | 666        | 626        | 598        | 560        |
| حرفية   | 79<br>850  | 86<br>732  | 96<br>072  | 106<br>222 | 116<br>347 | 126<br>887 | 162<br>085 | -          |
| المجموع | 288<br>587 | 312<br>959 | 342<br>788 | 376<br>767 | 410<br>959 | 519<br>526 | 570<br>838 | 607<br>297 |

المصدر: لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME /PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 16/15/نوفمبر 2011، ص9.

ومن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد مناصب العمل في الجزائر من خلال زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين، بخلاف القطاع العام الذي سجل تناقص في عدد مناصب الشغل على طول الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2010، كنتيجة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية، وفيما يخص معدل البطالة في الجزائر فإنه يبقى يسجل انخفاضا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ 12.2 % و11.3 % خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي، ((20)) كما تشير إحصائيات أخرى إلى أنه يوجد تزايد مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث ارتفع العدد من 207.949 مؤسسة خاصة سنة 2003 إلى 686.825 مؤسسة خاصة سنة 2012، ((21)) وبغرض تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم كذلك القيام بإنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2003/02/25 لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات المختلفة، وكذلك إنشاء المجلس الوطني في 2003/04/22 المكلف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية، ((22)) وتم كذلك إنشاء:

-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME: أنشئت لتجسيد سياسة التعاون والشاركة، وذلك سنة 2005، وهي تحت إشراف وزارة الصناعة، وتتمثل أهم مهامها في تنفيذ الاستراتيجية القطاعية فيما يخص ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته، وكذلك تحسين الخبرة وتقديم الاستشارة فيما يخص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء والتوقف عن النشاط وتغيير النشاط، وكذلك تقوم بجمع واستغلال ونشر المعلومات المتعلقة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ((23)) وقد كشف مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات سابقا أن السوق الجزائرية تضم حاليا أكثر من 620000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، السلطات العمومية إعطاء أقصى أهمية بتسجيل عمليات مركزية ونوعية من خلال إنشاء أكثر من 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي (2010-2014)، إنشاء المركز الوطني لتطوير المناولة، إنشاء المرصد الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز الامتياز للفخار والسيراميك وصناعة الحلي والأحجار الكريمة بالشاركة مع دولة البرازيل. ((24))

**- المصادقة على قانون جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016/11/30:**

ما ينص عليه نص القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد نشر في وكالة الأنباء الجزائرية يوم 22 - 12 - 2016، وتمت المصادقة عليه بالإجماع بمجلس الأمة عدة إصلاحات لدعم هذه المؤسسات، وتعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كل مؤسسة انتاج للسلع و/أو الخدمات وتشغل من شخص واحد الى 250 شخصا دون أن يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 مليار دج وحصيلتها السنوية 1 مليار دج. و تنص المادة 15 على تدابير المساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في المادة 7 من هذا النص "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49 في المائة من قبل شركة او مجموعة شركات رأسمال الاستثماري" وكذا "وفق حجمها والاولويات المحددة حسب شعب النشاط". ويتولى حساب التخصيص الخاص ممثلا بالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية نفقات تسيير الوكالة المكلفة بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعمليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعطى الاولوية في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرقم الاعمال ومجموع الحصيلة السنوية إذا صنف في فئة وفق رقم الاعمال أو مجموع حصيلتها وصنفت في فئة أخرى وفق عدد اعمالها، كما أتاح هذا النص للجمعيات المهنية والتجمعات التي تنشئ هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الدعم المالي او المادي للدولة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما<sup>(25)</sup> كما ينتظر أن تعطى الأهمية والرعاية اللازمين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النموذج الاقتصادي الجديد الرامي إلى تنويع الاقتصاد الوطني.

**الخاتمة:** مما سبق يتضح أن الجزائر تولي أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل الدولة منذ سنوات على وضع خطط وبرامج لتطوير تنافسية هذه المؤسسات وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحاول التنويع في مصادر تمويل هذه البرامج والخطط بين المصادر المحلية والأجنبية والذاتية للمؤسسات، كما أنها حاولت تطوير وتنويع الآليات والأدوات العملية لتنفيذ برامج التأهيل، ويرى الأخصائيون أن تعدد برامج التأهيل وتعدد الوصايات عليها يعد عاملا أساسيا في تبذير الموارد وفي تأخير تنفيذ البرامج، ولهذا يحبذ أن يكون برنامجا واحدا تشرف عليه وصاية واحدة.

**النتائج والتوصيات:** تتلخص فيما يلي:

**النتائج:**

- يمتاز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأنه ينمو بمعدلات أكبر من نمو المؤسسات الكبيرة، مما يجعل منه وسيلة لخلق فرص للعمل والتخفيف من معدلات البطالة؛

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دعم الناتج الوطني وفي خلق مناصب للشغل في الجزائر، لكنها تعاني من مشاكل عديدة تحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي؛
- يجب أن يتوافق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نمو احتياجات سوق العمل في الجزائر، وإلا لن تكون هناك فائدة كبيرة من إنشاء هذا النوع من المؤسسات؛
- يؤدي التركيز على المدن الكبيرة في الجزائر إلى تمركز البنية التحتية في هذه المدن، مما يحدث خلل في توزيع هذه المؤسسات، وبالتالي تصبح مناصب العمل متركزة في مناطق محددة،
- ظهر الاهتمام بدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع بداية التسعينات، ولعبت دوراً هاماً في مجال تقديم الدعم للمنشئ يظهر خاصة في شكل منح الإعانات، كما أنها حملت إجمالا الطابع الاجتماعي والتضامني بالدرجة الأولى.
- لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى مزيد من الاهتمام من قبل كافة الأطراف المعنية بالموضوع.

#### التوصيات:

- تشجيع الدولة لكل أجهزة الدعم والمرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها، ولا سيما المشاتل والحاضنات.
- ضرورة مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة توفير المعلومات الضرورية الخاصة بمختلف موردي التجهيزات والمواد الأولية الخاصة بمختلف النشاطات التي يتجه إليها المنشئين.
- تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية، وذلك بهدف التعريف أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.
- ينبغي إقامة علاقات فيما بين المؤسسات الصغيرة ذات النشاط المتكامل، وأيضا فيما بين هذه المؤسسات ومختلف الهيئات المحلية، والقطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وذلك بهدف إكسابها زبائن جدد وأحيانا دائمين وضرورة إنشاء العتائق الصناعية وأقطاب النمو.
- تشجيع المنشئين على الإبداع والتجديد واكتشاف أسواق أخرى، وأيضا على التعامل في إطار عقود المقولة من الباطن تجعلهم يوسعون من حصتهم السوقية.
- إقامة علاقات أقوى مع الجامعات ومخابر البحث من أجل خلق مشاريع ومؤسسات صغيرة مجددة ذات قدرة تكنولوجية عالية.
- تعميم وتسهيل تداول المعلومات المتعلقة بنشاط ومستجدات الوكالة، على مستوى مالكي المؤسسات الصغيرة وحتى على مستوى المنشئين المحتملين.
- ضرورة تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصبح نهجا وإستراتيجية لا بد منه: في مجال التمويل ومنح القروض.

• العمل على تطوير المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ميادين: التنافسية التسويقية، التنافسية التسييرية، التنافسية بالابتكار والإبداع والمقاولاتية.

### قائمة المصادر والمراجع:

- (1) شيراز حايڤ سي حايڤ، دليلة بركان، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، دراسة خاصة لولاية بسكرة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 16/15/نوفمبر 2011، ص8
- (2) لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 16/15/نوفمبر 2011، ص5.
- (3) شيراز حايڤ سي حايڤ، دليلة بركان، مرجع سابق، ص8
- (4) رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2008، ص26.
- (5) عبد الله غالم، حنان سبع، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013، ص7
- (6) برنو نور الهدى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"، نشرت بواسطة: المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات الاقتصادية، مشاريع بحثية، بعد الإطلاع على الموقع: <http://democraticac.de/?p=40830> بتاريخ 2016/06/08 الساعة 11:00
- (7) نور الهدى برنو، مرجع سابق
- (8) عبد الرحمان بن عنتر، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 24- العدد الأول، 2008، ص152
- (9) عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص1039.
- (10) عاشور كتوش، محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص1040.
- (11) نور الهدى برنو، مرجع سبق ذكره.
- (12) شيراز حايڤ سي حايڤ، دليلة بركان، مرجع سبق ذكره، ص9
- (13) عاشور كتوش، محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص1041.
- (14) نور الهدى برنو، مرجع سابق
- (15) لخضر أوصيف، أحمد علماوي، مرجع سابق، ص10
- (16) ميلود تومي، مستلزمات تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر ص999.
- (17) عبد الفتاح بوخمم، صندرة سايبى، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011، ص402
- (18) عبد الفتاح بوخمم، صندرة سايبى، مرجع سابق، ص403
- (19) لخضر أوصيف، أحمد علماوي، مرجع سابق، ص8
- (20) لخضر أوصيف، أحمد علماوي، مرجع سابق، ص9.

(21) محمد كربوش، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم

التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 130

(22) شيراز حايف سي حايف، دليلة بركان، مرجع سابق، ص 10

(23) <http://www.andpme.org.dz>, 08/06/2017, 10 :00.

(24) شيراز حايف سي حايف، دليلة بركان، مرجع سابق، ص 10-11

(25) <http://www.djazairess.com/aps/437808>, 08/06/2017, 12 :00.